** INBOUND NOTIFICATION : FAX RECEIVED SUCCESSFULLY **

TIME RECEIVED	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
November 7, 2013 4:19:37 PM GMT+01:	+41227910485	232	10	Received

07/11 2013 16:21 FAX +41227910485 QATAR MISSION 0001/0010

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـد الدائـم لدولـة قطـر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـف

2013/0059740/5

FAX

Ref: الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the request to submit reposes to the questionnaire of the Advisory Committee, on enhancement of International Cooperation in the field of Human Rights, pursuant to the HRC resolution A/HRC/RES/23/3.

The permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the Above mentioned requested information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurance of its highs consideration.

Geneva, November 7th 2013

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9011

E.E

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 04 85 - E-mail: geneva@mofa.gov.qa

FW: Questionnaire on enhancement of international cooperation in the field of human rights

Geneva <geneva@mofa.gov.qa>

mer. 25.09.2013 11:08

À Al-Muhannad Ali Al-Hammadi <aalhammadi@mofa.gov.qa>; Alya Ahmed Saif A. Al-Thani <alya.althani@mofa.gov.qa>; Jassim Sayar Al-Maawda <jmaawda@mofa.gov.qa>; Noor Ibrahim Alsada <nsada@mofa.gov.qa>;

Cc Doha Mohammed Saffa Amer <damer@mofa.gov.qa>; Elobaid Abdulsalam Elamin Hussien <ehussien@mofa.gov.qa>;

3 pièces jointes

QUESTIONNAIRE - FINAL EN .doc; QUESTIONNAIRE - FINAL FRE.doc; QUESTIONNAIRE - FINAL SPA.doc;

From: Anjela Markova [mailto:amarkova@ohchr.org] **On Behalf Of** HRCAdvisoryCommittee OHCHR
Sent: mercredi 25 septembre 2013 10:53
Subject: Questionnaire on enhancement of international cooperation in the field of human rights

To all Permanent Missions to the United Nations Office at Geneva:

The Secretariat of the Human Rights Council Advisory Committee presents its compliments to all Permanent Missions to the United Nations Office at Geneva, and has the honour to transmit, on behalf of the Advisory Committee, a questionnaire pursuant to Human Rights Council resolution 23/3.

Delegations are kindly requested to submit their responses to the questionnaire to the Secretariat by **8 November 2013**.

The Secretariat avails itself of this opportunity to renew to the Permanent Missions to the United Nations Office at Geneva the assurances of its highest consideration.

Secretariat of the Human Rights Council Advisory Committee

A toutes les Missions permanentes auprès de l'Office des Nations Unies à Genève :

Le Secrétariat du Comité consultatif du Conseil des droits de l'homme présente ses compliments à toutes les Missions permanentes auprès de l'Office des Nations Unies à Genève et a l'honneur de leur transmettre, au nom du Comité consultatif, un questionnaire conformément à la résolution 23/3 du Conseil des droits de l'homme.

Enhancement of international cooperation in the field of human rights

QUESTIONNAIRE

as part of the consultations undertaken by the Human Rights Council Advisory Committee with States with a view to preparing a more focused and in-depth study on the ways and means to enhance international cooperation in the field of human rights, pursuant to Council resolution 23/3.

Background

In its resolution 23/3, the Human Rights Council took note of the report of the Office of the United Nations High Commissioner containing a summary of the deliberations held during the international seminar, organized by OHCHR, on the enhancement of international cooperation in the field of human rights based on the study of the Advisory Committee on the same subject (A/HRC/19/74). In the same resolution, the Council requested the Committee to prepare a more focused and in-depth study on the ways and means to enhance international cooperation in the field of human rights, including, but not limited to, the identification of areas where further progress could be made.

At its eleventh session (August 2013), the Advisory Committee constituted a drafting group, which prepared a questionnaire for dissemination to States. The Advisory Committee requested the drafting group to submit a draft progress report to the twelfth session of the Advisory Committee (February 2014), before its submission to the Council at its twenty-sixth session, taking into account replies to this questionnaire.

To be returned by 8 November 2013 to:

hrcadvisorycommittee@ohchr.org
or
Secretariat of the Human Rights Council Advisory Committee
c/o Ms. Dina Rossbacher
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
Palais Wilson, Room 4-065, Fax: +41 22 917 9011
United Nations Office at Geneva,
CH-1211 Geneva 10, Switzerland

السؤال الأول:

تحديد الأولويات التي يجب أن يعمل التعاون الدولي على تطويرها:

يجب أن تعطى الأولوية في تعزيز التعاون الدولي لمبادئ اللاانتقائية والحياد والموضوعية، التي تقتضي اتخاذ إجراءات محددة من قبل المجتمع الدولي ، على مستوى المنظومة الأممية ذاتها ثم على مستوى التعاون الدولي بين الدول، وذلك على النحو الآتي:

-على مستوى المنظومة الأممية:

مما لاشك فيه أن الأمم المتحدة قد جسدت منذ إبرام ميثاقها رمزاً لقيم السلام والتسامح والتعايش بين الشعوب واحترام حقوق الإنسان للناس جميعاً دون تمييز من أي نوع، وكانت بذلك أفضل ما إستطاع الجنسي البشري التوصل إليه على المستوى الدولي من تطلعات نحو التعاون الدولي لحماية حقوق الإنسان، وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة قد أبرم في ظل ظروف عالمية كانت لها من القوة والأثر القدر الذي ألقت بظلالها على نصوص الميثاق ذاته، إلا أن الواقع الدولي المعاصر قد أضحى يموج بظروف مغايرة تفرض التفكير في أهمية دراسة إعادة النظر في بعض نصوص الميثاق، في ظل المتغيرات العالمية التي شهدها المجتمع الدولي وما تواكب معها من العولمة بآثارها وتداعياتها السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبروز مخاطر الإرهاب على الساحة الدولية، وتفاقم آثاره الفادحة على الإنسانية بصورة قد لا تقل أحياناً عن آثار الحروب التقليدية.

ووفقاً لهذه المعطيات تطرح اللجنة بعض المرئيات التي يمكن دراستها فيما يتعلق بإعادة هيكل منظومة الأمم المتحدة ومبررات ذلك على النحو الآتي:-

١-دراسة إعادة النظر في نصوص ميثاق الأمم المتحدة في ضوء المادة ١٠٩ بنديها رقمي ٢،١ لمنح الجمعية العامة مزيد من الصلاحيات المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين وبالتوازي مع الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن في هذا الشأن مع وضع الضوابط اللازمة للتنسيق والتعاون الفعال تجنباً من تضارب الاختصاصات في هذا الشأن، وتبريراً لذلك ترى اللجنة.
أن الصلاحيات الممنوحة بموجب الميثاق لمجلس الأمن ولا سيما فيما يتعلق بحق الدول الخمس الأعضاء دائمي العضوية بالمجلس في الاعتراض على أي قرار بشأن الأمن أو السلم الدوليين بما يؤدي إلى إجهاضه، هو أمر لا يتفق مع ما يجب أن يكون عليه الهيكل البنيوي للأمم المتحدة كرمز لقيم الديمقراطية على المستوى العالمي، ولئن كان هذا الأمر سيجد إعتراضاً في حد ذاته من قبل الدول الخمس دائمي العضوية إلا أنه ليس بالأمر البعيد المنال مع تعزيز الحوار والتفاهم من قبل كافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة مع الدول الخمس دائمي العضوية بمجلس الأمن وإبراز مصلحة المجتمع الدولي بما في ذلك صالح الدول الخمس دائمي العضوية ذاتها.

٢-ترى اللجنة إمكانية دراسة إعادة النظر في تشكيل العضوية بمجلس الأمن بتوسيع عدد الدول الأعضاء الممثلين بعضوية المجلس، لإضفاء مزيد من الديمقراطية للهيكل البنيوي لمجلس الأمن، لتمتد آثاره الايجابية إلى منظومة الأمم المتحدة وإلى النظام الدولي المعاصر بكاملة.
٣-ترى اللجنة أهمية دراسة إعادة النظر في استعمال حق الفيتو المقرر للدول الخمس الكبرى دائمي العضوية، ولا سيما فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بميدان حقوق الإنسان، إستناداً لما تتسم به قضايا

حقوق الإنسان من عمومية تمس مصالح المجتمع الدولي بأسره ولا تقف آثارها عند دولة أو دول بعينها، فانتهاك أية دولة لحقوق الإنسان وإخفاق مجلس الأمن في إصدار ثمة قرار بشأنها نتيجة لأية ظروف أو اعتبارات تتعلق بالانتقائية أو اللاموضوعية، قد تؤدي إلى تعرض مصالح العديد من الدول الأخرى للخطر، إذ أن ممارسة السياسات الانتقائية واللاموضوعية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، قد تؤدي إلى نشأة الأفكار المتعلقة بالأعمال العدائية والانتقامية والتي قد تقود إلى الإرهاب الذي يشكل خطراً على مصالح المجتمع الدولي بأسرة.

-على صعيد العلاقات الدولية بين الدول:

ترى اللجنة إمكانية تحقيق التعاون الدولي القائم على الموضوعية والحيادية والانتقائية من خلال الوسائل الآتية:-

١-إستبعاد الدول التي تنتهج سياسات الانتقائية واللاموضوعية وغير الحيادية بشأن قضايا حقوق الإنسان من إطار العلاقات والتعاون الاقتصادي في مختلف المجالات.

٢-دعم وتنمية الشراكة في ميدان العلاقات والتعاون الاقتصادي بمختلف صورة مع الدول التي تلتزم في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان بالحيادية والموضوعية.

٣-التنسيق والتعاون بين السلطات والأجهزة الرسمية المعنية بحقوق الإنسان بالدول في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بكافة قضايا حقوق الإنسان.

٤-التعاون الدولي لدعم وتأمين قدرات الأمم المتحدة لتوفير القدرات المالية اللازمة لبرامج وأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان .

السؤال الثاني:

- كيف يمكن تحقيق التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان بخاصة في الحق في التعلم و التثقيف، و الهجرة، و التفاعل بين مؤسسات حقوق الإنسان و الحق في التنمية

١-في ميدان التعليم و التثقيف:

تبادل و نشر أفضل الخبرات بين الدول بشأن تطبيق قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٩ (أ) الصادر في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤ الذي أعلن إنشاء البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. و قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٩ (ب) الصادر في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤ الذي يعتمد خطة العمل المعدلة بشأن المرحلة الأولى للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان- ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

٢-في ميدان الهجرة:

وضع برامج للتعاون و مبادئ توجيهية ضمن اتفاقيات خاصة بين الدول المصدرة للهجرة و الدول المستقبلة لها، بإشراف لجان أممية خاصة تعمل على مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان.

٣-التفاعل بين مؤسسات حقوق الإنسان و الحق في التنمية:

تعمل مؤسسات حقوق الإنسان في كل بلد وفق القوانين الموجودة التي تتراوح بين الحرية و التقييد، لذا يجب أن ينحى التعاون الدولي إلى المطالبة بتطوير التشريعات بما يمنح المزيد من الحريات ، من خلال المنتديات و اللقاءات غير الرسمية والتواصل مع صانعي القرار. إلى جانب التأكيد على دور المجالس المحليه في تلبية الاحتياجات الأساسية وتقديم الخدمات و رسم السياسيات وتنفيذ القرارات في مجال الخدمات المباشرة المقدمة للفرد.

من ناحية أخرى ضمان مشاركة المرأة في التنمية وتأمين مشاركتها في (صنع القرار)، إذا يجب أن يتبنى التعاون الدولي التركيز على المادة رقم ٤ من الاتفاقية الدولية بشان التدابير الخاصة المؤقتة لتعزيز المساواة بين الجنسين عبر الدعم التفضيلي والتميز الإيجابي وتخصيص ٣٠٪ من المقاعد النيابية للنساء.

السؤال الثالث:

تقديم مقترحات حول تحسين طرق التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان

ج- يمكن تحسين طرق التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان من خلال تعزيز وتنمية قدرات الآليات التعاهدية وغير التعاهدية ودعم وتفعيل أطر التعاون الفعال والشراكة مع المنظمات غير الحكومية في كافة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وعلى نحو خاص في مجال تبادل المعلومات في هذا الشأن.

كذلك تحسين وتنمية التنسيق الفعال بين جميع آليات منظومة الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. إلى جانب توفير المزيد من الضمانات للمحققين الدوليين لضمان نزاهة وحيادية وموضوعية المحققون الدوليون وتأمينهم تأميناً كاملاً حال أدائهم المهام المسندة إليهم لخطورة ما يضطلعون به من مهام وتداعياتها التي تمس مصالح الشعوب والدول

السؤال الرابع:

هل استفادت الحكومة من التعاون الدولي فيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل؟ كيف يمكن تقوية آليات حقوق الإنسان، تحديداً من ناحية تطبيق التوصيات التي وافقت عليها الدولة

تلقت دولة قطر سنة ٢٠١٠ أثناء الحوار التفاعلي للاستعراض الدوري الشامل ١١٢ توصية، حظيت ٧٦ منها بالقبول. و أبدت الحكومة رغبتها بدراسة معمقة لـ ٢٤ توصية، ثم أعلنت أن ٩ منها منفذة

أو في طور التنفيذ، و وافقت على ٢ منها، و لم تقبل ١٣ توصية. و قد طبقت الدولة العديد من التوصيات.

إن آلية الاستعراض الدوري الشامل آلية ناجحة لحث الدول على احترام حقوق الإنسان كونها عملية فريدة و علنية و مفتوحة ترتكز على المعاملة العادلة لكافة البلدان.

السؤال الخامس:

بالنظر إلى اتفاقيات حقوق الإنسان التي صادقت عليها الدولة، ما هي الصعوبات التي واجهتكم في وضع التقارير؟ كيف استفدتم من التعاون الدولي في تطبيق توصيات اللجان التعاهدية.

هنالك عدد من التحديات أهمها نقص الكوادر المؤهلة لإعداد التقارير الدولية، لكن تمت الاستفادة من التعاون الدولي في التغلب على هذه التحديات من خلال مركز الأمم المتحدة للتدريب و التوثيق في

مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آ سيا و المنطقة العربية، الذي أقام عدة دورات تدريبية و ورش عمل بشأن إعداد التقارير من ناحية، و تطبيق توصيات الاستعراض الدوري الشامل ، و توصيات اللجان التعاهدية من ناحية أخرى.

السؤال السادس:

ما هي أفضل الممارسات في ميدان التعاون الدولي لحقوق الإنسان.

تجربة قطر:

يعد إنشاء مؤسسة "التعليم فوق الجميع" في ٢٠٠٨/١٢/٢٤ بدولة قطر من أفضل الممارسات في ميدان التعاون الدولي بميدان حقوق الإنسان، بخاصة الحق في التعليم.

و قد صدرت وثيقة التأسيس بقرار من سمو الشيخة موزا بنت ناصر إيماناً منها بأن حماية المنظومة التعليمية من كل ما يتهددها من أزمات وصراعات و حروب من شأنها أن تحمي العقل البشري و تعزز المعرفة و ترسخ ثقافة السلام.

و تهدف المؤسسة إلى حماية و تعزيز الحق في التعليم بالمناطق الواقعة أو المهددة بالأزمات و الصراعات و الحروب.

و تقوم المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها بعدة نشاطات منها، إجراء بحوث و دراسات و إطلاق برامج إعلامية متعددة الوسائط، بغرض نشر المعرفة وتعميق الوعي الفردي و المجتمعي و الدولي بشأن الأخطار التي تتسبب فيها الصراعات و الحروب في الحق في التعليم و تأثير ذلك على السلم والتنمية الدوليين.

كذلك تعمل المؤسسة على رصد و تحري كافة الانتهاكات التي تطال المنظومة التعليمية في وضعية الأزمات و الحروب.

إن إنشاء مؤسسة "التعليم فوق الجميع" بدأ يشكل حماية فعالة للحق في التعليم، حيث تتعدى مهام المؤسسة إجراء البحوث و الرصد، إلى العمل على تطوير آلية قانونية دولية للدفاع عن الحق في التعليم و حمايته من كافة الانتهاكات و التجاوزات و متابعة المتسببين فيها و مقاضاتهم.